

مختلفة فقال ستة في شهر السنة وسبعة في شهر السبعة
 ورضي علي ان ظهرها ذلك لرفع لغيره انه اقل الظهور او غالب
 وانه يدرجها ان تحتها فيما سوى اقل الخمين الي انزوع فاقبل
 وكما انها وانما يقل وطورها بقية الشهر لان الشهر قوت يكون
 ناقصا فقص على المراد وقولم وطورها تسع وعشرون بحتم
 عود الاظهر اليه ايضا اي الاظهر ان حياها الاقلا الثاني
 والاظهر ايضا ان ظهرها تسع وعشرون وح فيقول وطورها
 بالنقص ويحتمل كونها على القول الاول منقول بالربع
 قال المنكث والاقرب الي حياها المحرر الاول قال الاضوي
 كلام المحرر والكتاب ظاهر في عود الخلاف اليها ثم علمنا
 بالمظهر الهامد في التمايزها فان طرأ كذا في ردت اليه
 في الماضي بالتحديد ولما كانت الليالي مرادة مع الايام
 فتراك التام تسع لان العرب تعلق التام في اسم العدد
 هذا اذا اردت ذلك ومنه قوله وما يترتب بانفسه اربعة
 اشهر وعشرا من ان المعدود اذا حذف كما هنا جاز حذف
 التاء ولوران المبتدأة خمسة عشر مرة ثم خمسة عشر
 مرة الصوم والصلاة في جميع المدة المذكورة لما في الجملة
 فلا في الاولى فلا منها كانت توجه الانقطاع واما الثانية
 فلان السواديين ان ما قبله استخاضة فلورا
 السواد علي خمسة عشر فلا يتميز فتقدم اول الجمعة الي
 يوم ليلة ويكون ابتداء ورها الحادي والثلاثين
 قال الائمة ولا يتصور مخالفة في الصلوة هذه المدة
 الا هذه وورد علي ذلك ان المعتادة يقصرون في صلاة
 الصلاة خمسة واربعين يوما بان تكون عادة خمسة عشر

من اول كل شهر ثلاث من اول شهر خمسة عشر حرم الطرف
 السواد فتومرنا لغيرك في خمسة عشر الاولي ايام عاديها في الثاني
 لغونها واما استقرار التمييز وفي الثالث لان لنا الشهر السواد
 بعين ان مدتها العادة وقول الاسوي وكذا ان تقول قوتومر
 بالترك في اصناف ذلك كما اذا اذ ان صغيرة ثم شققة ثم حرة ثم
 سوادا بلخانة ولا لا حجة كوجهة سوادا باحد حياها سوادا
 بهما معا ونحو ذلك واقام كل دم خمسة عشر يوما فانها تذكر
 في كل واحد البعير الذي ذكره وهو كونه اتي من الذي يلقه
 وهو الشهر لا يخلو عن خيض وطورها غالبا والخمسة عشر الاولي
 وهو ابن العمد بانهم اقتصروا علي هذه المدة لان الدور
 ثبت حكم الخيض فيها بالظهور فاذا جابها ما ينسجها الا في
 الاجل القوة وتبين الحلم عليه فلما جاز والخمسة عشر علمنا
 انها غير مميزة فتدبر في المتخاضة الثالثة وهي المعتادة
حيض وطورها وهي ذاك شهر فترها اليها قدر الوقت
 خمسة ايام من كل شهر مثلا لقول صلى الله عليه وسلم في المرأة
 التي استغنت ليا اربعة سبعة وكانت تهرق الدم علي عيها
 صلى الله عليه وسلم لتطهر بعد الحيالي والايام التي كانت
 تحيض من الشهر فاذا اخلت ذلك فليقتل ثم تستنشق
 بثوب ثم لتقل وتقرأ بضم التاء ومع الهاء اي تصد والدم
 منسوب بالتشبيه بالمفعل به او بالتمييز علي هذا الكوفي
 واعتضه الزرقي بانه لا يحتاج الي هذه التكاليف وانما هو
 مفعل به والمفعل تهرق الدم قال السهلي وغيره
 ولا حجة في ذلك بل
 ولا حجة في ذلك بل
 ولا حجة في ذلك بل

مختلفة فقال ستة في شهر السنة وسبعة في شهر السبعة
 ورضي علي ان ظهرها ذلك لرفع لغيره انه اقل الظهور او غالب
 وانه يدرجها ان تحتها فيما سوى اقل الخمين الي انزوع فاقبل
 وكما انها وانما يقل وطورها بقية الشهر لان الشهر قوت يكون
 ناقصا فقص على المراد وقولم وطورها تسع وعشرون بحتم
 عود الاظهر اليه ايضا اي الاظهر ان حياها الاقلا الثاني
 والاظهر ايضا ان ظهرها تسع وعشرون وح فيقول وطورها
 بالنقص ويحتمل كونها على القول الاول منقول بالربع
 قال المنكث والاقرب الي حياها المحرر الاول قال الاضوي
 كلام المحرر والكتاب ظاهر في عود الخلاف اليها ثم علمنا
 بالمظهر الهامد في التمايزها فان طرأ كذا في ردت اليه
 في الماضي بالتحديد ولما كانت الليالي مرادة مع الايام
 فتراك التام تسع لان العرب تعلق التام في اسم العدد
 هذا اذا اردت ذلك ومنه قوله وما يترتب بانفسه اربعة
 اشهر وعشرا من ان المعدود اذا حذف كما هنا جاز حذف
 التاء ولوران المبتدأة خمسة عشر مرة ثم خمسة عشر
 مرة الصوم والصلاة في جميع المدة المذكورة لما في الجملة
 فلا في الاولى فلا منها كانت توجه الانقطاع واما الثانية
 فلان السواديين ان ما قبله استخاضة فلورا
 السواد علي خمسة عشر فلا يتميز فتقدم اول الجمعة الي
 يوم ليلة ويكون ابتداء ورها الحادي والثلاثين
 قال الائمة ولا يتصور مخالفة في الصلوة هذه المدة
 الا هذه وورد علي ذلك ان المعتادة يقصرون في صلاة
 الصلاة خمسة واربعين يوما بان تكون عادة خمسة عشر